

المملكة العربية السعودية

ملخص تنفيذي

تفيد القوانين والسياسات الحرة الدينية، وقد فرضت الحكومة في الممارسة العملية تطبيق هذه القيود بشكل عام. ولم تظهر الحكومة أي توجه نحو تحسن أو تدهور احترامها أو حمايتها للحق في الحرية الدينية. ولا تعترف قوانين البلد بالحرية الدينية ولا تحميها وهي مقيدة بشدة في الممارسة العملية. وينص النظام الأساسي للحكم لعام 1992 على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي ودستورها هو القرآن والسنة (أي ما ثبت عن النبي محمد من قول أو فعل أو تقرير أو صفة أو سيرة). ويقوم النظام القانوني على تطبيق الحكومة لأحكام الإسلام وفق المدرسة الفقهية الحنبلية. وتحظر الممارسة العلنية لأي دين آخر غير الإسلام، كما أنه لا يوجد فصل بين الدين والدولة. وقد سمحت الحكومة بشكل عام بالتجمعات الدينية الشيعية وممارسة غير المسلمين لشعائهم الدينية في منازلهم الخاصة لا علناً. وواجه بعض المسلمين الذين لا يلتزمون بتفسير الحكومة للإسلام قدراً كبيراً من التمييز ضدهم سياسياً واقتصادياً وقانونياً واجتماعياً ودينياً، وتضمن ذلك حصولهم على فرص محدودة في مجالي التوظيف وتحصيل العلم، وعدم تمثيلهم بشكل كاف في المؤسسات الرسمية، وفرض قيود على ممارستهم لشعائهم الدينية وقيود على أماكن عبادتهم ومراكز أنشطتهم الاجتماعية. وقامت الحكومة خلال العام بإعدام أشخاص حكم عليهم بالموت لإدانتهم بتهم ممارسة "السحر والشعوذة". كما قامت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الشرطة الدينية) وقوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية ببعض عمليات المداخلة لتجمعات دينية خاصة غير إسلامية، وقد صادرت في بعض الأحيان مواد دينية شخصية يملكها أشخاص غير مسلمين. إلا أنه تم التبليغ عن عدد أقل من المضايقات وإساءة المعاملة لأسباب دينية على يد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مقارنة بما تم التبليغ عنه في العام السابق، رغم ازدياد الانتقادات الموجهة إلى الهيئة على الإنترنت. وكانت جهود مراجعة وتنقيح الكتب الدراسية لا تزال مستمرة بحلول نهاية العام. وأفادت الحكومة بأنها انتهت من تنقيح الكتب الدراسية الخاصة بنصف الصفوف المدرسية، ولكن كتب اللغة العربية والدين ما زالت تحتوي على عبارات متعصبة جداً ضد اليهود والمسيحيين علاوة على إشارات غير متسامحة تشير بصورة غير مباشرة إلى المسلمين الشيعة والمتصوفين وغيرهم من الجماعات الدينية.

ووردت تقارير تفيد بوقوع تعسف وتمييز اجتماعيين على أساس الانتماء الديني أو المعتقد أو الممارسات الدينية. وقام الحراس الدينيين أحياناً بمضايقة المواطنين والجانب والإعتداء عليهم.

وأثار مسؤولون رفيعو المستوى في الحكومة الأمريكية قضايا الحرية الدينية خلال العام على أعلى المستويات مع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، وهيئة حقوق الإنسان، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الثقافة والإعلام. كما واصل المسؤولون في الحكومة الأمريكية اجتماعاتهم مع الأقليات الدينية لمناقشة بواعث قلقها بشأن الحرية الدينية، بما في ذلك مع المجموعات الشيعية ومع المغتربين غير المسلمين الذين يعيشون في البلد. وفي 18 آب/أغسطس، صنفت وزيرة الخارجية المملكة العربية السعودية مجدداً بلداً يشكل مبعث قلق خاص بموجب قانون الحرية الدينية في العالم لقيامها بانتهاكات جسيمة بشكل خاص للحرية الدينية أو تساهلها حيال تلك الانتهاكات. وفيما يتعلق بإعادة التصنيف هذه، أصدرت وزيرة الخارجية في نفس الوقت إعفاء من تطبيق العقوبات على المملكة "لتعزيز أهداف القانون."

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الانتماء الديني

يشكل المسلمون السنة نسبة حوالي 85 إلى 90 بالمائة من السكان، وتتبع غالبيتهم المذهب الفقهي الحنبلي. ويشكل الشيعة نسبة 10 إلى 15 بالمائة من السكان. وينتمي حوالي 80 بالمائة منه الشيعة إلى الطائفة "الإثني عشرية" (أتباع الإمام محمد بن حسن المهدي [العسكري]، الذي يعتبرونه الإمام الثاني عشر) ويتواجدون بشكل أساسي في المنطقة الشرقية. ويتبع الشيعة الإثنا عشرية المذهب الفقهي الجعفري. أما معظم المتبقين من السكان الشيعة فهم من أتباع الإسماعيلية السليمانية، ويعرفون أيضاً باسم "السبعية" (وهم فرقة تفرعت عن الإثني عشرية وتبعت إسماعيل بن جعفر، الذي يعتبرونه الإمام السابع). ويقطن السبعية بشكل أساسي في منطقة نجران. ويوجد في منطقة الحجاز الغربية حوالي 150,000 من النخولة، أو "شيعة المدينة". فضلاً عن ذلك، تشير الإحصاءات إلى أن الزيديين (أتباع زيد بن علي، الذي يعتبرونه الإمام الخاص) يبلغ تعدادهم حوالي 500,000 نسمة. ويقطن الزيديون بشكل أساسي في مدينتي جيزان ونجران على الحدود مع اليمن.

وأشارت السفارات الأجنبية إلى أن عدد السكان الأجانب في البلد، بمن فيهم الكثير من المهاجرين الذين لا يملكون وثائق قانونية، ربما كان أكثر من 12 مليون نسمة. ولا تتوفر إحصاءات شاملة عن الأديان التي ينتمي إليها الأجانب، إلا أن بينهم مسلمين من مختلف المذاهب والمدارس الإسلامية، ومسيحيين (بينهم أرثوذكس شرقيون وبروتستانت وكاثوليك من أتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية)، ويهوداً، وأكثر من 250,000 هندوسي وأكثر من 70,000 بوذي وحوالي 45 ألفاً من السيخ، وغيرهم.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني/السياسي

تحد القوانين والسياسات من الحرية الدينية.

وينص النظام الأساسي للحكم على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، وعلى أن دستورها هو القرآن والسنة. ولا يوجد اعتراف قانوني بالحرية الدينية أو حماية قانونية لها، إلا أن الحكومة تتيح بشكل عام ممارسة غير المسلمين لشعائر دينهم بشكل غير علني.

ويحدد النظام الأساسي للحكم هوية البلد على أنه دولة عربية إسلامية ذات سيادة. ولا تتقبل الحكومة ولا المجتمع عموماً فكرة فصل الدين عن الدولة.

وتعتبر الحكومة أن شرعيتها مستمدة جزئياً من كونها القيم على شؤون الحرمين الشريفين في مكة والمدينة ومن دعوتها إلى الإسلام. والتفسير الرسمي للإسلام مستمد من كتابات وتعاليم العالم السني محمد بن عبد الوهاب الذي عاش في القرن الثامن عشر، وكان يدعو إلى العودة إلى ما كان يعتبره ممارسات الأجيال الثلاثة الأولى من الحقبة الإسلامية، وكان يحث المسلمين على أن يكونوا أكثر تشدداً في امتثالهم لتعاليم الإسلام. وتعارض التعاليم الدينية في البلاد محاولات الحركات الإصلاحية الإسلامية في القرون التاسع عشر والعشرين والحادي والعشرين لإعادة تفسير الشريعة الإسلامية في ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في مجالات كالعلاقات بين الذكور والإناث والاستقلالية الشخصية وقانون الأحوال

الشخصية والديمقراطية التي يشارك فيها الشعب. وخارج البلاد غالباً ما يشار إلى هذا التباين في الممارسة الإسلامية بأنه "وهاي" وهو مصطلح لا يستخدمه السعوديون.

يقوم النظام القضائي على أساس الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن والسنة وعلى الآراء القانونية وفتاوى هيئة كبار العلماء. وقد تأسست هذه الهيئة في عام 1971، وهي هيئة استشارية مسؤولة أمام الملك وتتكون من 20 عضواً ويقر النظام الأساسي للحكم هذه الهيئة، التي تدعمها اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، باعتبارها السلطة العليا للفتاوى. ويرأس الهيئة مفتي الديار الإسلامية وهي تتكون من علماء دين وفقهاء سنيين، بالإضافة إلى وزير العدل. وفي حين تقوم الجامعات الحكومية بتدريس جميع المذاهب الفقهية السنية إلا أنها تركز على المذهب الحنبلي، وبالتالي، يعتمد معظم القضاة الشرعيين تفسير المذهب الحنبلي. وينتمي ثلاثة من أعضاء هيئة كبار العلماء لمذاهب فقهية غير المذهب الحنبلي هي المالكي والحنفي والشافعي؛ إلا أنه لا يوجد أعضاء من الشيعة في الهيئة. ويجري اختيار أعضاء الهيئة بأمر ملكي وتستمر فترة خدمتهم فيها أربع سنوات قابلة للتجديد، إلا أن معظمهم يخدم مدى الحياة. ولا تستند أحكام الشريعة الإسلامية إلى السوابق القضائية ويمكن أن تتباين الأحكام بشكل كبير. كما يمكن، نظرياً، استئناف الأحكام لدى محاكم الاستئناف والمحاكم العليا، إلا أنه يتعين أن توافق هذه المحاكم الأعلى مرتبة على النظر في القضية.

وتجيز الحكومة للقضاة الشيعة الذين يترأسون محاكم في المنطقة الشرقية اعتماد المذهب الفقهي الجعفري للفصل في قضايا قانون الأسرة والإرث وإدارة الأوقاف. وكان هناك ستة قضاة شيعة، يعملون جميعاً في المنطقة الشرقية في مدينتي القطيف والأحساء، حيث تعيش أغلبية الشيعة. أما الشيعة الذين يعيشون في أنحاء أخرى من المنطقة الشرقية وفي منطقة نجران ومنطقة الحجاز الغربية فلم تكن تتوفر لهم محاكم شيعة محلية أو إقليمية أو وطنية. وسلطة المحاكم الشيعة محدودة نظراً لإمكانية أي شخص طرف في دعوى لا يقبل حكمها السعي إلى الحصول على حكم جديد من محكمة سنية. ذلك أنه يمكن لأحكام المحكمة السنية إبطال أحكام المحكمة الشيعة، كما يجوز للدوائر الحكومية اختيار عدم تنفيذ الأحكام التي يصدرها القضاة الشيعة. ومن ناحية الولاية القضائية، لا يسمح للمحاكم الشيعة النظر في القضايا والبت فيها إلا في منطقتي القطيف والأحساء دون سواهما؛ ولا يجوز للشيعة المقيمين في مناطق أخرى استخدام هذه المحاكم.

وهناك تمييز في تحديد قيمة التعويض عن وفاة أو إصابة نتيجة حادث عرضي. ففي حال إصدار محكمة ما حكماً لصالح مدع مسيحي أو يهودي ذكر، لا يحق للمدعي الحصول على أكثر من 50 بالمائة من التعويض الذي كان سيحصل عليه المسلم الذكر لو كان هو المدعي؛ ولا يحق لغير المسلمين الآخرين الحصول إلا على 1 من 16 من المبلغ الذي كان المسلم الذكر سيحصل عليه. وعلاوة على ذلك، يمكن للقضاة الانتقاص من أهمية وموثوقية شهادة المسلم غير الممارس لشعائر الدين أو الشخص الذي لا يلتزم بالتفسير الرسمي للإسلام وإغفال شهادة غير المسلم والأخذ بشهادة المسلم. وبالإضافة إلى ذلك، تنقيد المحاكم بتعاليم القرآن بأنه في الحالات التي يعاقب عليها بالإعدام، تعادل شهادة المرأة نصف شهادة الرجل فقط.

ومجلس الشورى هو الجهة المسؤولة عن صياغة مشاريع القرارات ورفعها كي يوافق عليها مجلس الوزراء والملك. ويقوم الملك نفسه بتعيين أعضاء مجلس الشورى الذي يتألف من 150 ذكراً عضواً و12 سيدة يشغلن منصب مستشار لا يحق له التصويت. وقد أعلن الملك في أيلول/سبتمبر أن النساء سيشتغلن ابتداء من عام 2013 مناصب أعضاء كاملتي العضوية. أما منصب المستشار الذي يشغلنه حالياً فيحق لهن على أساسه حضور الجلسات والإدلاء برأيهن، إلا أنهن لا يتمتعن بحق التصويت. ويضم المجلس 5 من الشيعة بين أعضائه. وينص النظام الأساسي لمجلس الشورى على أن يكون أعضاؤه من "العلماء وأهل المعرفة".

وليست هناك مدة محددة لخدمة أعضاء مجلس الشورى؛ إلا أنه يتعين أن يقوم الملك باستبدال 50 بالمائة من الأعضاء كل أربع سنوات.

لا يخضع الحرمان في مدينتي مكة والمدينة للسلطة القضائية لوزارة الشؤون الإسلامية. فهما من مسؤولية الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين المسؤولة أمام الملك مباشرة؛ ويتمتع رئيسها بمرتبة تعادل مرتبة وزير في الحكومة. وتوجد آلاف من المساجد الأخرى في المنازل الخاصة، وفي مواقف الاستراحات على الطرق السريعة، وفي أماكن أخرى في مختلف أنحاء البلد. ولا توجد دور عبادة عامة لغير المسلمين، إلا أن المسيحيين أقاموا اجتماعات خاصة لممارسة شعائرهم الدينية في مختلف أنحاء البلد.

هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي هيئة شبه مستقلة خولت سلطة مراقبة السلوك الاجتماعي وفرض السلوك الأخلاقي المتساق مع تفسير الحكومة للإسلام. ويحدد نظام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التأسيسي مهمتها بأنها "إرشاد الناس ونصحهم لاتباع الواجبات الدينية المقررة في الشريعة الإسلامية، والحيلولة دون ارتكاب المحرمات والممنوعات شرعاً، ودون اتباع العادات والتقاليد السيئة، أو البدع المنكرة." ويشمل اختصاص هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الحيلولة دون اختلاط الجنسين في الأماكن العامة والاتصال الشخصي غير المشروع بين الرجال والنساء؛ إظهار غير المسلمين لمعتقداتهم، أو شعارات مللهم، أو إظهارهم عدم احترام للإسلام؛ عرض أو بيع مواد إعلامية منافية للأداب الشرعية أو للعقيدة الإسلامية، بما في ذلك المواد الخليعة؛ صنع المسكرات أو ترويجها أو تعاطيها؛ تقديس بعض الأماكن أو الاحتفال بمناسبات لا تتساق مع الممارسات الإسلامية المعتمدة؛ أعمال السحر والشعوذة من أجل الربح، ارتكاب الفواحش أو تسهيلها، بما في ذلك الزنا والعلاقات الجنسية المثلية والقمار". ويعرف ضباط الميدان العاملون في الهيئة بدوام كامل بالمطوعين، وهم لا يرتدون زياً رسمياً وإن كان يتعين عليهم وضع شارة مميزة تعرف بهم ولا يمكنهم التصرف قانونياً بموجب صلاحياتهم الرسمية إلا إذا كان برفقتهم رجل شرطة نظامي. أما على صعيد الواقع العملي فإن المطوعين يتصرفون باعتبارهم جهة تفرض التقيد بالأخلاق والأداب العامة. وتشير أحدث الإحصائيات المعلنة إلى أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تضم أكثر من 5000 موظف متفرغ، بينهم 3583 ضابط ميدان يعملون في جميع المحافظات الـ 13. وهناك علاوة على ذلك أكثر من 1600 موظف للدعم الإداري. والهيئة مسؤولة أمام الملك من خلال مجلس الوزراء، وتشرف وزارة الداخلية على عملياتها نيابة عن الملك. وتوجد أيضاً لجان أهلية دينية و/أو متطوعون متدينون غير مرتبطين بالهيئة يتصرفون بشكل فردي، كانوا يقومون أحياناً بمضايقة المواطنين والأجانب والاعتداء عليهم.

وقد أنشأ مجلس الوزراء هيئة حقوق الإنسان في عام 2005 لغرض معالجة أمر انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز حقوق الإنسان داخل البلد. ولا يضم مجلس الهيئة أي نساء، ولكن كل فرع إقليمي يضم فرعاً نسائياً لجميع العاملين فيه من النساء. ولم يكن المجلس يضم في السابق أعضاء شيعية، ولكنه يضم حالياً عضواً واحداً على الأقل. ويتابع المجلس شكاوى المواطنين بشكل منتظم، بما في ذلك الشكاوى المتعلقة بالمحسوبية أو قرارات غير منصفة صادرة عن المحاكم، ولكنه لم يتناول بشكل محدد قضايا تتعلق بالحرية الدينية والتسامح كما أنه لا يصدر أي تقارير عن الإجراءات التي قام بها.

ولا يوجد قانون يفرض بشكل محدد على جميع المواطنين أن يكونوا مسلمين، إلا أنه يتعين على غير المسلمين وعلى الكثير من الأجانب والمواطنين السعوديين المسلمين الذين تعتبر معتقداتهم غير متفقة مع تفسير الحكومة للإسلام ممارسة دينهم بشكل غير علني كما أنهم عرضة للتمييز ضدهم وللمضايقات والاعتقال، وبالنسبة لغير المواطنين، للترحيل أيضاً. ويعتبر القانون أولاد الأباء المسلمين مسلمين هم

أيضاً، ويعتبر التحول عن الإسلام إلى دين آخر ردة عقوبتها الإعدام. كما يعاقب على التجديف على الإسلام السني بالإعدام أيضاً، وإن كانت العقوبة الأكثر شيوعاً هي السجن لفترة طويلة. ولم ترد أي تقارير مثبتة عن إعدامات تم تنفيذها عقوبة على الردة أو التجديف في السنوات الأخيرة.

ويميز القانون ضد معتنقي الديانات التي تعتبر "شركية" غير توحيدية، كما يميز أيضاً، ولكن إلى حد أقل، ضد المسيحيين واليهود المذكورين في القرآن بصفة "أهل الكتاب". ولا تسمح الحكومة رسمياً بدخول رجال الدين غير المسلمين إلى البلد لإقامة الطقوس الدينية، بالرغم من أن البعض يدخلها تحت رعاية جهة أخرى وتمكن من إقامة الشعائر الدينية بشكل غير علني. وتجعل هذه القيود المفروضة على الدخول من الصعب على غير المسلمين الاتصال بشكل منتظم برجال الدين. ويشكل هذا الأمر مشكلة صعبة بشكل خاص بالنسبة للمسيحيين أتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية وأتباع الكنيسة الأرثوذكسية، الذين تتطلب تقاليدهم الدينية المشاركة في طقوس يقمها الكاهن أو القس على أساس منتظم. ومع ذلك، استمر الكثير من غير المسلمين بالتجمع لممارسة طقوسهم الدينية بشكل غير علني، وكانت الحكومة تسمح بشكل عام لجميع الأديان بإقامة طقوسها بصورة غير علنية.

أما الشيعة فيواجهون تمييزاً منهجياً رسمياً وقانونياً واسع الانتشار ضدهم في مجالات تشمل التعليم والوظائف والقوات المسلحة والإسكان والتمثيل السياسي والقضاء والممارسة الدينية والإعلام. وتشمل الأسباب الرئيسية لذلك العداء التقليدي التاريخي بين السنة والشيعة، والاشتباه بتأثير إيران على تصرفاتهم، والرأي القائل إن الشيعة مشركون يرتكبون الردة من خلال ممارستهم لبعض شعائرهم الدينية.

تحدد وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد مؤهلات رجال الدين السنة، وهي الجهة المسؤولة عن التحقيق في الشكاوى المرفوعة ضدهم، خاصة ضد أولئك الذين يصدرون فتاوى متعصبة أو يشجعون على عدم التسامح أو العنف أو الكراهية. وقد استحدثت الوزارة في عام 2003 برنامجاً لمراقبة جميع رجال الدين الذين تدفع الدولة مرتباتهم. وتقوم لجان إقليمية مؤلفة من كبار علماء الدين بالإشراف على موظفين يعملون لدى الوزارة بدوام كامل يراقبون جميع المساجد والأئمة من خلال زيارات مجدولة ومفاجئة ومن خلال تلقي شكاوى الجمهور. وتقوم اللجان، بناء على تقارير الموظفين، بدعوة رجال الدين المتهمين بالدعوة إلى إيديولوجيات متشددة للمثول أمامها. وفي حال عدم تمكن اللجان من إقناع هؤلاء الأئمة بالعدول عن طريقة تفكيرهم، تتم إما إحالة رجال الدين إلى لجنة مركزية أو إقالتهم من مناصبهم. وقد فصلت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، بناء على هذا البرنامج، 3500 إماماً من مناصبهم منذ عام 2003، إلا أنه لم يتم فصل أي إمام في العام الماضي. وقد أصدر الملك عبد الله بن عبد العزيز في عام 2010، في خطوة تهدف إلى كبح الفتاوى المتطرفة والمنافية للعقل، أمراً ملكياً يقصر الفتوى على أعضاء هيئة كبار العلماء والأشخاص الذين يأذن لهم الملك بذلك وكان هذا الأمر لا يزال نافذاً خلال العام الماضي. كما رصدت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد خلال العام مواقع ومنتديات المتطرفين على شبكة الإنترنت وأدرجت عليها حججاً مضادة.

وتفرض الحكومة على غير المواطنين المقيمين بصورة قانونية في البلد حمل بطاقة هوية تحدد ما إذا كان الشخص "مسلماً" أو "غير مسلم". وكانت تصاريح الإقامة القديمة تذكر دين حاملها بشكل أكثر تحديداً كأن تشير إلى أنه "مسيحي".

ويفرض قانون الجنسية تقديم صاحب طلب التجنس إقراراً بمذهبه الديني والحصول على شهادة مصدقة من رجل الدين المحلي.

وقد تم تقييد حرية التجمع الديني بشكل كبير، إذ إن الحكومة لا تسمح لغير المسلمين بالتجمع علناً على أساس انتمائهم الديني. كما أنه تم تقييد هذه الحرية بطرق أخرى، بينها قيام الحكومة بإعاقه إنشاء أماكن العبادة غير السننية وصيانتها. وتتطلب جميع المساجد الجديدة الحصول على إذن من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ومن البلدية المحلية، والحكومة المحلية التي تشكل من الناحية الوظيفية جزءاً من وزارة الداخلية. وتقوم وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالإشراف على عمليتي تشييد وصيانة معظم المساجد السننية وتمويلهما، بما في ذلك تعيين رجال الدين العاملين، بينما توجد بقية المساجد السننية التي تشكل 30 بالمائة من مجمل عدد المساجد السننية في منازل خاصة أو يتم بناؤها من قبل أفراد يخصصون لها وقفاً يمولها. ويتم اختيار الأشخاص المسؤولين عن الإشراف على مسجد ما من بين السكان المحليين. وكان الأئمة يتلقون مرتبات شهرية من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد تتراوح ما بين 2500 و 5000 ريال (667 و 1333 دولاراً)، يتم تحديدها حسب سنوات الخبرة والمستوى التعليمي الذي حصله الشخص. وتفيد تقديرات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بأنها كانت في عام 2010 مسؤولة مالياً وإدارياً عن 75,000 ألف مسجد سنني، بينها 15,000 ألف جامع كبير (تقام فيها صلاة الجمعة التي تتضمن خطبة دينية)، وكانت توظف حوالي 75,000 إمام سنني و 15,000 خطيب سنني لإقامة خطبة الجمعة في هذه الجوامع.

ولا تمول الحكومة، على خلاف ما تقوم به بالنسبة للمساجد السننية، تشييد وصيانة المساجد الشيعية، كما وردت تقارير مفادها أن إجراءات الحصول على الرخصة اللازمة من الحكومة لتشييد مسجد شيعي غير واضحة وتحكمية. إلا أنه يحق للشيعية إدارة مساجدهم الخاصة بهم وقيام علماء دين شيعة بالإشراف عليها.

وما زالت مناقشة القضايا الدينية الحساسة كالأخلافات الطائفية نادرة، كما أن انتقاد الدين الإسلامي ممنوع. وتحظر الدولة الترويج العلني لتعاليم إسلامية تختلف عن التفسير الرسمي للإسلام وتفيد التدريب الديني العلني للمجموعات غير السننية ورجال الدين التابعين لها.

وتسمح الحكومة رسمياً بإدخال المواد الدينية لغرض الاستعمال الشخصي إلى البلد؛ ولا يملك موظفو الجمارك وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صلاحية مصادرة المواد الدينية الشخصية. وعلاوة على ذلك، فإن سياسة الحكومة المعلنة لبعثاتها الدبلوماسية وقنصلياتها في الخارج هي إعلام العمال الأجانب المتقدمين بطلب تأشيرات الدخول بحقهم في ممارسة طقوس عبادتهم في أماكنهم الخاصة بشكل غير علني وفي حيازة مواد دينية لاستعمالهم الشخصي. كما توفر الحكومة أسماء المكاتب التي يمكن رفع الشكاوى إليها.

ويتلقى تلامذة المدارس الحكومية في جميع مراحل التعليم، بغض النظر عن ديانتهم، دروساً دينية إلزامية قائمة على تفسير الحكومة للإسلام. أما تلامذة المدارس الخاصة الدولية فلا يُفرض عليهم دراسة الدين الإسلامي. ويتعين على التلاميذ المسلمين من الجنسيات الأخرى [أي غير السعوديين] الحصول على تصريح خاص من وزارة التربية والتعليم للاتحاق بالمدارس الخاصة الدولية، إلا أن الحصول على التصريح لم يكن مشكلة إلا في حالات نادرة. ولا يُسمح بالمدارس الدينية الخاصة التي لا تعتمد مناهجها التعليمية التفسير الرسمي للإسلام.

وتعتبر الحكومة الأعياد التالية أعياداً وطنية: عيد الفطر وعيد الأضحى.

ممارسات الحكومة

وردت تقارير بوقوع انتهاكات للحرية الدينية، بما في ذلك وجود سجناء ومعتقلين دينيين.

وكانت الحكومة تفرض بشكل عام تطبيق قيود قانونية وسياساتية على الحرية الدينية. ولم يتغير مستوى احترام الحكومة للحرية الدينية خلال العام.

في 13 كانون الأول/ديسمبر، تم قطع رأس أمينة بنت عبد الحليم ناصر، وهي امرأة سعودية عمرها 60 عاماً، في الجوف. وأفادت التقارير بأن إعدامها تم عقب إدانتها بتهم ممارسة "السحر والشعوذة" وكان قد تم، في 20 أيلول/سبتمبر قطع رأس عبد الحميد بن حسين بن مصطفى الفقي، وهو مواطن سوداني، في المدينة. وأفادت التقارير بأن إعدامه تم عقب إدانته بتهم ممارسة "السحر والشعوذة".

وقد تم احتجاز ومضايقة بضع مجموعات غير مسلمة في أنحاء مختلفة من البلد لممارستها طقوسها الدينية في أماكن خاصة وبشكل غير علني. فعلى سبيل المثال، اعتقلت الشرطة في 15 كانون الأول/ديسمبر 35 مسيحياً إثيوبياً أثناء مراسم صلاة مسيحية. ووجهت السلطات إلى الإثيوبيين تهمة "اختلاط الجنسين خارج نطاق العائلة". وادعى السجناء بأنه تم إلقاء القبض عليهم لممارستهم الشعائر المسيحية وكانوا يتوقعون ترحيلهم عن البلد. إلا أن السجناء كانوا لا يزالون محتجزين بحلول نهاية العام.

وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، ألقت السلطات القبض على منصور الماريبي، وهو شيعي أسترالي عراقي الأصل، وأدانته بتهمة إهانة المقدسات و "سب صحابة الرسول". وقد حكم عليه بالسجن لمدة عام وبخمسائة جلدة. إلا أنه تم تخفيف الحكم عليه إلى 75 جلدة ومُنح عفواً من عقوبة السجن. وسُمح للماريبي بالعودة إلى أستراليا بعد تلقيه عقوبة الجلد.

وفي 3 أيلول/سبتمبر، 2009، حكم على هادي آل مطيف، وهو شيعي إسماعيلي من السليمانية ظل قابلاً 16 عاماً في السجن بانتظار تنفيذ حكم الإعدام فيه لتفوهه بعبارة اعتُبرت "تطاولاً على النبي محمد"، بالسجن خمس سنوات إضافية لانتقاده نظام الدولة القضائي وسجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان في شريط تم تهريبه من السجن وإذاعته على قناة "الحرّة" عام 2007. وكان آل مطيف لا يزال في السجن بحلول نهاية العام.

وفي كانون الثاني/يناير، اتهمت السلطات مسيحيين هنديين هما فاسانثا سيخار فارا ونيسي يوهان، بالتبشير. وتم إطلاق سراحهما في 12 تموز/يوليو، وعاد الرجلان إلى الهند.

وقد استمرت مضايقة الشيعة أثناء تعبدهم ومشاركتهم في التجمعات العامة. وألقت السلطات القبض خلال العام على حوالي 350 شيعياً في المنطقة الشرقية، ادّعي أنهم شاركوا في التظاهرات التي بدأت في شباط/فبراير واستمرت بصورة متقطعة طوال العام. وبحلول نهاية العام، كان 60 شيعياً لا يزالون قابعين في السجن.

وسياسة الحكومة المعلنة هي السماح للجميع، بما في ذلك لغير المسلمين، بإقامة شعائرهم الدينية في الأماكن الخاصة، ومعالجة أمر أي مخالفات لهذه السياسة يرتكبها الموظفون الحكوميون لدى وقوعها؛ إلا أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم تحترم هذه السياسة في بعض الأحيان. وكان بإمكان الأشخاص

الذين انتهك حقهم في مماسة شعائرهم في الأماكن الخاصة رفع شكاواهم إلى وزارة الداخلية، وهيئة حقوق الإنسان الحكومية الرسمية، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (وهي منظمة غير حكومية شبه مستقلة)، وإلى وزارة الخارجية عند الإقتضاء. وقد ازداد الإنتقاد الموجه إلى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على شبكة الإنترنت خلال العام.

وواصلت الحكومة حظر النشاطات الدينية العامة غير الإسلامية في جميع أنحاء البلد وفرضت مزيداً من القيود على النشاطات غير السننية في المناطق التي يشكل السنة غالبية سكانها. وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، تم إلقاء القبض على ثلاثة أشخاص شيعة - الشيخ سعيد البحار ومحمد حسن الحبيل وحسين الدبيسي- واحتجزوا مدة ثمانية أيام. وفي حين أنه لم يتم اتهامهم رسمياً بارتكاب أي جريمة، يعتقد أبناء المجتمع المحلي أنه تم احتجازهم لمشاركتهم في شهري شعبان ورمضان في احتفالات ليلية تحيي ذكرى أحداث دينية. وكان قد تم القبض على الثلاثة سابقاً في تشرين الأول/أكتوبر 2010 واحتجزوا أسبوعين على خلفية مزاعم بأنهم أقاموا حفلاً تابينياً في ذكرى رحيل آية الله خميني، مؤسس جمهورية إيران الإسلامية.

وكان من الصعب التثبت من صحة الكثير من الانتهاكات التي تم التبليغ عنها والتي تتعلق بنشاطات عامة دينية غير إسلامية وغير سننية بسبب خشية الشهود أو الضحايا من أن يؤدي الكشف عن مثل هذه المعلومات إلى إلحاق الأذى بهم أو بأخرين. وعلاوة على ذلك، كانت المعلومات المتعلقة بالممارسات الحكومية ناقصة عموماً نظراً لكون الإجراءات القضائية مغلقة بحيث لا يتسنى للشعب الإطلاع عليها، رغم وجود أحكام في قانون الإجراءات الجنائية تقضي بأن تكون إجراءات المحاكم علنية. وقد مارس الكثير من غير المسلمين شعائر دينهم سراً لكونهم ظلوا يخشون مضايقة وترهيب الشرطة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لهم، كما ظلوا يخشون احتجاز الشرطة لهم أو ترحيلهم.

وكما حدث في السنوات الأخيرة، وردت تقارير تفيد بمصادرة الموظفين الحكوميين مواد دينية أثناء عمليات مدممة تجمعات مسيحية، إلا أنه لم ترد أي تقارير تفيد بمصادرة موظفي الجمارك مواد دينية من المسافرين، المسلمين أو غير مسلمين.

وقد أوقفت الشرطة واحتجزت عدداً غير معروف من الأشخاص بتهمة ممارسة الشعوذة و السحر الأسود والعرافة؛ وقد ظلت وسائل الإعلام تنشر تقارير عن وقوع مثل هذه الاعتقالات طوال العام. وهناك أقسام لمحاربة السحر والشعوذة في فروع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جميع أنحاء البلد، مهمتها التحقيق في حوادث "السحر والشعوذة" وإبلاغ الشرطة المحلية عنها. وقد بدا من التقارير الصحفية أن بعض المتهمين بالسحر كانوا دجالين ومشعوذين في حين أن البعض الآخر، من الأفارقة بشكل رئيسي، كانوا من ممارسي العلاج الروحي التقليدي.

وواصلت الحكومة مكافحتها للأيدولوجية المتطرفة عبر مراقبة رجال الدين والمعلمين عن كثب وفصل أولئك الذين يتضح قيامهم بتشجيع الأفكار المتطرفة غير المتسامحة. وكانت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد تشرف على رجال الدين من خلال عمليات تفتيش منتظمة وعمليات تفتيش فجائية، ومن خلال الشكاوى التي تتلقاها من المصلين، والتحقيق في الاتهامات التي تنشرها الصحف.

وقد استخدم رجال الدين السنة، الذين يتلقون مرتباتهم من الحكومة، أحياناً عبارات معادية للسامية، ومعادية للمسيحيين، ومعادية للشيعية، في خطبهم. وكان من المؤلف أن يختتم الأئمة خطبة الجمعة، بما في ذلك في مسجدي مكة والمدينة بدعاء بأن يُعز الله المسلمين ويذل الشرك والمشركين.

وقد أعرب معظم الشيعة عن هموم عامة تتعلق بالتمييز في مجالات الممارسة الدينية والتعليم والوظائف والتمثيل السياسي والقضاء والإعلام.

وكانت الحكومة تحصر بشكل عام الممارسة الدينية العامة العلنية بالنشاطات المتساوقة مع التفسير الرسمي للإسلام. أما الممارسات التي كانت تتناقض مع التفسير الرسمي، كالاحتفال بالمولد النبوي (مولد النبي محمد) وزيارة أضرحة أعلام المسلمين، فكانت محظورة. وكان فرض تطبيق الحظر أقل صرامة في بعض المناطق مما هو عليه في مناطق أخرى. فعلى سبيل المثال، سمحت السلطات للشيعة في مدينة القطيف بالمنطقة الشرقية بحرية أكبر في ممارساتهم الدينية، بما في ذلك إحياء ذكرى عاشوراء بصورة علنية. وقد أقيمت هذه المناسبة بحد أدنى من التدخل الحكومي. أما في مناطق أخرى تقطنها مجموعات سكانية كبيرة من الشيعة، مثل الأحساء والدمام، فقد قيّدت الحكومة نشاطات الشيعة الدينية، بما فيها الاحتفال العلني بذكرى عاشوراء، والمسيرات العلنية الشعبية وإطلاق خطب المشايخ والعلماء بواسطة مكبرات الصوت من المراكز الشيعة [الحسينيات]، وقامت في بعض الأحيان، بحظر التجمع في تلك المراكز.

وقد صورّ الشيعة القيود التي تفرضها السلطة في الرياض على زيارتهم لمكة والمدينة على أنها تدخل في العبادة الشخصية لمسلمين. وعلاوة على ذلك، استمرت السلطات الدينية الحكومية في تدمير المواقع الأثرية التاريخية الإسلامية.

وذكر أنه فُرض على المساجد الشيعية الواقعة في الأحياء السكنية المختلطة رفع الأذان السنّي، الذي يختلف عن الأذان الشيعي، في أوقات الصلاة. وعلاوة على ذلك، ورغم أن الشيعة يجمعون بين صلاتين من الصلوات الخمس اليومية التي يؤديها السنة، كان رجال الأعمال الشيعة يُجبرون في الكثير من الأحيان على إغلاق محلاتهم التجارية في جميع أوقات الصلوات الخمس، وفقاً للممارسات السنّية الرسمية بالبلد.

وقيدت الحكومة أنشطة الزعماء الدينيين وقدرتهم على التعبير عن آرائهم التي يُنظر إليها على أنها تنتقد المؤسسة الدينية. وواجه بعض الشيعة، نتيجة لذلك، عقبات في تشييد مساجدهم. فعلى سبيل المثال، أعاق مسؤولو منطقة الأحساء إنشاء بعض المساجد وقاعات المحاضرات [الحسينيات] الجديدة التابعة للشيعة، كما سحبوا بعض تصاريح لمساجد وقاعات محاضرات قائمة. ولم يُسمح للشيعة في مناطق أخرى من البلد بتشيد مساجد خاصة بالشيعة. إلا أن الحكومة وافقت على تشييد بعض المساجد الشيعية الجديدة في القطيف والأحساء، بعد تأخير طويل نظراً للموافقات العديدة المطلوبة، ولكنها لم توافق على بناء مساجد شيعية في الدمام، حيث يقطن الكثير من الشيعة.

ولم تعترف الحكومة رسمياً بعدة مراكز شيعية للتعليم الديني موجودة في المنطقة الشرقية، ولم تمويلها أو تعترف بشهادات التحصيل العلمي التي يحصل عليها الطلبة منها أو توقّر وظائف لخريجها، وكلها أمور توفرها لمعاهد التدريب الديني السنّية. إلا أن أيّاً من هذه المراكز لم يتعرض للإغلاق القسري، على خلاف ما كان يحدث في الأعوام الماضية.

كما رفضت الحكومة الموافقة على بناء أو تسجيل مراكز أنشطة اجتماعية للطائفة الشيعية (حسينيات)، فاضطر الشيعة بالتالي إلى بنائها في منازلهم الخاصة. ولم تكن هذه الحسينيات مستوفية في بعض الأحيان لقوانين السلامة، كما أن افتقارها للاعتراف القانوني بها جعل تمويلها واستمرار بقائها على المدى الطويل أكثر صعوبة.

وكان هناك خلال الفترة التي يغطيها التقرير نقاش عام كبير ومهم، كان بعضه في وسائل الإعلام، يثير تساؤلات حول التفسير الرسمي للأعراف الدينية وينتقد تطبيقه. إلا أن مناقشة القضايا الدينية الحساسة مثل الاختلافات الطائفية ظل محدوداً، كما ظل انتقاد الإسلام محظوراً. وكان الذين ينتقدون علناً التفسير الرسمي للإسلام يعرضون أنفسهم لخطر مواجهة المضايقات والترهيب والاحتجاز، في حين كان الأجانب منهم يعرضون أنفسهم لخطر الترحيل عن البلد. أما الصحفيون والناشطون الذين نشروا انتقاداتهم للزعامة الدينية والذين أثاروا تساؤلات بشأن العقيدة الدينية فقد عرضوا أنفسهم لخطر السجن والمنع من السفر وإغلاق الحكومة لمطبوعاتهم.

كما واصلت الحكومة استبعاد وجهات النظر الشيعية من الإعلام الديني الحكومي واسع الانتشار ومن البرامج الدينية المقدمة في الإذاعة والتلفزيون. وفرضت الحكومة حظراً متقطعاً على استيراد وبيع الكتب الشيعية والأشرطة الشيعية المسجلة بالصوت و/أو الصورة. وبالإضافة إلى ذلك، حجبت الحكومة بعض المواقع الإلكترونية التي تشتمل على فحوى ديني تعتبره الحكومة مهيناً أو حساساً، بما في ذلك موقع "الراصد"، تماشياً مع سياسة رسمية أشمل بفرض رقابة على المواد غير المرغوب فيها، بما في ذلك المداخلات السياسية والمواد المحظورة شرعاً. وعلاوة على ذلك، كان يتم استخدام ألفاظ مهينة للشيعية، مثل "الرافضة"، بشكل مألوف في الخطاب العام.

وفي مجال التعليم العالي، ميزت الحكومة ضد الشيعة في عملية اختيار الطلبة والأساتذة وأعضاء الهيئات الإدارية في الجامعات الحكومية. فعلى سبيل المثال، شكل الشيعة ما يقدر بنسبة 2 بالمائة من الأساتذة في إحدى الجامعات الرئيسية في الأحساء، وهي منطقة يشكل الشيعة 50 بالمائة على الأقل من سكانها.

أما على مستوى مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي في الأحساء، فقد ظلت نسبة الشيعة الذين يشغلون منصب مدير مدرسة (1 بالمائة تقريباً) منخفضة جداً قياساً على نسبتهم بين السكان، ولم تكن هناك أي سيدة شيعية تشغل منصب مديرة في مدرسة بنات في الأحساء.

أما في القطيف، حيث يشكل الشيعة 90 بالمائة تقريباً من مجمل السكان، فقد كان الكثير من مديري المدارس الرجال وحتى بعض أساتذة الدين الرجال في المدارس الابتدائية من الشيعة؛ إلا أنه لم تكن هناك أي سيدة شيعية تشغل منصب مديرة مدرسة أو معلمة دين في مدارس البنات الابتدائية الحكومية في القطيف. وهناك عدد ضئيل من المدارس الخاصة للبنات في القطيف.

وقد تم تطبيق منهاج دراسي جديد في جميع أنحاء البلد في عام 2010 للصفوف الأول والرابع والسابع. وتم حذف جميع الإشارات الدينية من كتب مواد الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية الخاصة بهذه الصفوف. ولكن الكتب الدراسية الجديدة الخاصة بالعلوم الدينية واللغة العربية لهذه الصفوف ظلت تحتوي على عبارات غير متسامحة. ووردت تقارير مفادها بأنه تم تطبيق تغييرات مماثلة في المناهج خلال العام للصفوف الثاني والخامس والثامن، رغم أن ذلك لا يزال غير مثبت. وهناك برامج إصلاح لمناهج الصفوف الأخرى كانت لا تزال قيد التطوير بحلول نهاية العام، ولكن معظم تلامذة المدارس كانوا يستخدمون كتباً دراسية ما زالت تحتوي على عبارات غير متسامحة تجاه العقائد الدينية الأخرى، خاصة اليهودية والمسيحية والشيعية، وتتضمن تعاليم تأمر بكراهية الكفار بسبب كفرهم وبقتل المرتدين. فعلى سبيل المثال، تنص كتب دراسية على أنه ينبغي قتل المرتدين عن الإسلام في حال عدم توبتهم خلال ثلاثة أيام من إنذارهم وبأن الغدر صفة دائمة مميزة في غير المسلمين، وخصوصاً اليهود. وجاء في كتاب التوحيد للصف الثاني عشر من الذكور

أن الذين يعبدون الأضرحة، في تلميح محتمل إلى عادة زيارة المسلمين الشيعة والصوفيين لأضرحة الأئمة المبجلين (المعصومين)، إنما يرتكبون الردة بقيامهم بتلك الزيارات. ونص الكتاب أيضاً على أنه عندما يتم التثبت من وقوع الردة، تصبح العواقب القانونية سارية المفعول على مرتكبها، بما فيها وجوب قتل المرتد في حال رفضه التوبة.

كما واجه الشيعة تمييزاً كبيراً ضدهم أيضاً في مجال التوظيف في القطاع العام. وقد شغل عدد ضئيل جداً فقط من الشيعة مناصب رفيعة المستوى في الشركات التي تملكها الحكومة وفي الهيئات الحكومية. وكان الاعتقاد السائد بين الكثير من الشيعة هو أن التصريح بانتمائهم إلى المذهب الشيعي من شأنه أن يؤثر سلباً على تقدمهم في العمل.

وأفاد زعماء الشيعة في القطيف بوجود قوانين تقسيم مناطق يُزعم بأنها تمنع بشكل محجف تشييد المباني التي يزيد علوها عن ارتفاع معين في أحياء شيعية مختلفة. وقالوا إن هذه القوانين حالت دون الاستثمار والنمو في تلك المناطق وكانت تهدف إلى الحد من الكثافة السكانية الشيعية في أي منها.

وعلى خلاف ما كان يحدث في السنوات السابقة، لم ترد أي تقارير تفيد بقيام مسؤولي وزارة الداخلية و/أو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالضغط على الكفاء وأرباب العمل كي لا يقوموا بتجديد بطاقات إقامة غير المسلمين الذين كانوا قد كفلوهم لغرض العمل في البلد، في حال اكتشافهم، أو الارتياح في، أن هؤلاء الأشخاص قادوا طقوساً دينية غير إسلامية وغير علنية أقيمت في أماكن خاصة أو رعوها أو شاركوا فيها. كما لم ترد أي تقارير تفيد بقيام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالضغط على أرباب العمل والكفاء من أجل التوصل إلى اتفاقات شفوية مع العمال غير المسلمين بأنهم لن يشاركوا في طقوس دينية غير إسلامية وغير علنية تقام في أماكن خاصة.

وقد تعرضت الأقلية الشيعية أيضاً لتمييز سياسي ضدها. فعلى سبيل المثال، رغم أن الشيعة يشكلون حوالي 10 إلى 15 بالمائة من مجمل السكان المواطنين وحوالي ثلث إلى نصف سكان المنطقة الشرقية، إلا أنهم لم يكونوا ممثلين بما يتلاءم مع نسبتهم في المناصب الحكومية الرفيعة. وكان تمثيل الشيعة متدنياً بشكل كبير في المناصب المرتبطة بالأمن القومي، بما في ذلك في وزارة الدفاع والطيران وفي الحرس الوطني وفي وزارة الداخلية. وكان الشيعة ممثلين بشكل أفضل في صفوف شرطة السير، وفي البلديات، وفي المدارس الحكومية في المناطق التي يشكل الشيعة غالبية سكانها. ولم يكن هناك أي شيعي يشغل منصب وزير أو نائب وزير أو حاكم منطقة أو نائب حاكم منطقة أو مدير لفرع من فروع أي وزارة في المنطقة الشرقية، ولم يكن بين أعضاء مجلس البلدية الذين تعينهم الحكومة سوى 3 شيعيين فقط من أصل 59 عضواً. إلا أن تمثيل الشيعة كان متساوياً مع نسبتهم السكانية بين الأعضاء المنتخبين في مجالس البلديات، إذ إنهم شغلوا 10 مقاعد من أصل 11 مقعداً منها في مجلسي بلديتي القطيف والأحساء. وترأس مجلس بلدية القطيف شيعي تم انتخابه لشغل المنصب. إلا أن مجلس الشورى، الذي يتألف من 150 عضواً جميعهم من الذكور وجميعهم يشغلون مناصبهم عن طريق التعيين في عضوية هذه الهيئة الوطنية التي تقدم التوصيات للملك، لا يضم سوى خمسة أعضاء شيعة.

وكان التمييز ضد الشيعة في السلطة القضائية واضحاً أيضاً خلال العام. وقد أشار زعماء الشيعة إلى أن محكمة الاستئناف الوحيدة التي يحكم فيها قضاة شيعة لا تملك أي سلطة حقيقية وإنما تقوم فقط بالتثبت من صحة المستندات.

وعلاوة على هذه الممارسات التمييزية، قال زعماء النخالة إن الشيعة من النخالة يواجهون من المشاكل حتى أكثر من ذلك، خاصة مقارنة بالشيعة الإثني عشرية في المنطقة الشرقية. وأشاروا إلى أنه يمكن سماع الخطب والبيانات المناوئة للشيعة بشكل منتظم في أحيائهم. وعلى خلاف وضع شيعة المنطقة الشرقية، لم يكن هناك أي شخصية شيعية بارزة من النخالة في هيئات حكومية كمجلس الشورى وهيئة حقوق الإنسان. كما أصرّ النخالة على أن اسم عائلتهم ("النخلي"، الذي يعني بشكل تقريبي "المزارعين" والذي يعلن هويتهم كأقلية وكطائفة) سهل التمييز المنهجي ضدهم في مجالي التوظيف والتعليم.

وقد استمرت أيضاً مواجهة طائفة السليمانية الإسماعيلية لصعوبات إضافية في منطقة نجران. وأكد زعماءها أن الحكومة تميز ضد أبناء الطائفة من خلال حظر كتبهم الدينية؛ والسماح للزعماء الدينيين السنة بإعلانهم من غير المؤمنين؛ وحرمانهم من الوظائف الحكومية؛ ونقلهم من المنطقة الجنوبية الغربية إلى أنحاء أخرى في البلد أو تشجيعهم على الهجرة.

كان لدى مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الذي تديره الحكومة، 2000 مدرّب معتمد. وقد درب المعهد في السنوات الست الماضية أكثر من 800,000 ألف رجل وامرأة من خلال ما يزيد عن 20,000 برنامج تدريبي في 42 مدينة حول "ثقافة الحوار المفتوح ومهارات الاتصال وأهميتها". ودرب المركز 352 معلماً على "الحوار التعليمي في غرف الصف". كما درب برنامج "قافلة الحوار" 848 حدثاً في المناطق الريفية ووزع 1500 رزمة إعلامية، وتعاون مع الأئمة المحليين لتضمين مفاهيم الحوار في خطب الجمعة التي يلقونها. ودرب المركز أيضاً، ضمن برنامج "مقهى الحوار"، 247 طالباً جامعياً على مبادئ الحوار.

التحسينات والتطورات الإيجابية في مجال الحرية الدينية

تضمنت التحسينات في مجال التعليم حذف الإشارات الدينية غير المتسامحة في الكتب الدراسية لمواضيع الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية للصفوف الأول والرابع والسابع. وقالت وزارة التربية والتعليم إنه تمت أيضاً عملية تنقيح مماثلة لكتب الصفوف الثاني والخامس والثامن، إلا أنه لم يكن قد تم التثبيت من ذلك بحلول نهاية العام. وأفادت وزارة التربية والتعليم أيضاً باستهلال برنامج تجريبي لكتب دراسية منقحة للصفوف الثالث والسادس، من المتوقع أن يتم تطبيق اعتمادها في جميع أنحاء البلاد في عام 2012. كما ذكر أنه تم تشكيل لجنة للقيام بمراجعة وتنقيح منهاج المرحلة الثانوية الدراسي، رغم أنه لم يتم إدخال أي تعديلات على كتب تلك المرحلة الدراسية هذا العام. وقد أصدرت وزارة التربية والتعليم أيضاً قراراً في شباط/فبراير بسحب الكتب التي تحرض على العنف من مكتبات المدارس العامة. وأكدت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بأنها ما زالت تواصل مراقبة المواد التعليمية المستخدمة في المخيمات الصيفية الدينية للحيلولة دون تعليم الأيديولوجيات المتطرفة للأحداث. وتم تدريب بعض المعلمين على تشجيع الحوار.

كما واصل الملك حملته الرامية إلى زيادة التسامح وتشجيع الاعتدال والتفهم والتفاهم. واستمر مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني في استضافة حوارات بين الثقافات خلال العام، بما في ذلك حوار في تشرين الثاني/نوفمبر بين سيدات سعوديات وأميركيات. وقامت خلال العام مجموعة تضم عدداً من كبار المسؤولين الحكوميين والدينيين بدعم هذه الحملة علناً، بما في ذلك من خلال بيان أصدره وزير الخارجية في فيينا في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وقد رفع أعضاء المجموعة أصواتهم ضد التطرف الديني واللغة غير المتسامحة، خاصة في المساجد والمدارس. وعقد مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني شراكة مع منظمة

الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) للقيام بدورتين تدريبيتين دوليتين على الحوار. كما استمر المركز في إبرام مذكرات تفاهم مع الوزارات والمؤسسات الحكومية، بما فيها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجامعات والجمعيات الخيرية. وقام المركز بتدريب عدد من أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على "الحوار الناجح" و"مهارات الاتصال" في فرعين تابعين للهيئة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، وقع البلد، مع النمسا وإسبانيا، الوثيقة التأسيسية لمركز الملك عبد الله [بن عبد العزيز] العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، ومقره في فيينا. وقد اجتمع مجلس إدارة المركز بالفعل، ومن المتوقع أي يبدأ المركز تأدية جميع وظائفه في أواخر عام 2012.

وعلاوة على ذلك، أدلى بعض كبار المسؤولين الحكوميين والدينيين، بمن فيهم الملك وولي العهد، بتصريحات قوية ضد التطرف ودعوا بدلاً من ذلك إلى التسامح والاعتدال. فعلى سبيل المثال، قام ولي العهد [الراحل] الأمير نايف بإلقاء كلمة في 20 أيلول/سبتمبر نيابة عن الملك أمام 500 عالم دين مسلم شاركوا في مؤتمر حول أيديولوجية التكفير (تكفير المسلمين وغير المسلمين بدون مسوغ ديني كاف، بهدف إجازة العنف أو المعارضة السياسية). وقد أكد في كلمته التزام الحكومة بالعمل في سبيل السلام العالمي والتوفيق وبمواصلة ملاحقة المتطرفين. وقد اختتم المؤتمر أعماله بإصدار توصية بإنشاء رابطة لعلماء المسلمين لتبادل الأفكار بشأن سبل التصدي للأيديولوجيات المتطرفة.

وقد وردت تقارير مفادها بأن أفراداً تمكنوا في الفترة التي يغطيها التقرير من إدخال مواد شخصية لاستعمالهم الخاص، مثل نسخ من الكتاب المقدس وصلبان وأقراص دي في دي تشتمل على مواظ دينية، ومواد دينية أخرى إلى البلد بدون صعوبة.

ونشر موقع راصد دوت كوم (rasid.com)، وهو مدونة إلكترونية وشبكة إخبارية شيعية، في 17 تموز/يوليو نبأ إعادة فتح ثلاثة مساجد شيعية في الدمام والخبر كانت قد ظلت مغلقة منذ عام 2008 وعام 2009.

وتضمنت التحسنات الأخرى جهوداً إضافية لكبح المضايقات التي تمارسها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتحقيق فيها (خاصة عن طريق التدريب المتخصص لتحسين أداء الهيئة) وزيادة في تغطية وسائل الإعلام لنشاطات الهيئة وانتقادها.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

ووردت تقارير تفيد بوقوع تعسف وتمييز اجتماعيين على أساس الانتماء الديني أو المعتقد أو الممارسات الدينية. وعلاوة على الأسس الدينية التي تركز إليها الحكومة في توليها السلطة والدور الكبير المهم الذي تقوم به الزعامة الدينية، تفرض الثقافة هي أيضاً ضغطاً شديداً على السكان للتقيد بالتقاليد والأعراف الاجتماعية-الدينية. ونتيجة لذلك، تؤيد غالبية من السكان دولة قائمة على أسس الشريعة الإسلامية، رغم وجود آراء متباينة حول كيفية تحقيق ذلك في الواقع الفعلي.

وقد واجه الشيعة تمييزاً لا يستهان به ضدهم في مجال التوظيف في القطاع الخاص. وفي حين أنه لم تكن هناك سياسة رسمية في ما يتعلق بتوظيف الشيعة وترقيتهم في القطاع الخاص، تشير أدلة وصفية لحالات

فردية إلى أنه يوجد في بعض الشركات، بما فيها شركات صناعاتي البترول والبتروكيماويات، "سقف زجاجي" [أي درجة لا يمكن الترقى بعدها] وإلى أنه تم تجاوز موظفين شيعة وترقية زملائهم السنة الأقل كفاءة منهم.

وكان التمييز على أساس الدين عاملاً في إساءة معاملة أرباب العمل والعمال المواطنين للعمال الأجانب.

كما يوجد في البلد مجموعات مراقبة دينية أهلية محلية و/أو متطوعون لا ينتمون إلى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بل يتصرفون في الكثير من الأحيان بشكل مستقل، ويقومون أحياناً حتى بمضايقة المواطنين والأجانب والاعتداء عليهم. فعلى سبيل المثال، قامت في أوائل آذار/ مارس في معرض الرياض الدولي للكتاب، مجموعة من الدعاة المحافظين بالتجول بين أكشاك العرض موجهين تعليمات إلى السيدات الأجنبية بتغطية شعورهن. وجابه بعضهم وزير الثقافة والإعلام متحدثين بأصوات مرتفعة لبيع ما ادعوا أنه كتب هدامة بالنسبة للإسلام ولسماحة لصحفيات بحضور المعرض. وأصدرت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بياناً أنكرت فيه وجود أي علاقة بينها وبين هؤلاء الأشخاص وأوضحت فيه أن جميع أعضاء الهيئة يحملون شارات تعرف بهم ويرافقهم ضباط شرطة.

وقد استمر انتقاد وسائل الإعلام للمواد التعليمية الحكومية خلال العام.

وأحياناً أظهرت الرسوم الكاريكاتورية المنشورة في المقالات الافتتاحية معاداة للسامية تجسدت في تصوير اليهود بصور نمطية إلى جانب رموز يهودية، وخاصة في فترات اشتداد حدة التوتر السياسي مع إسرائيل. فعلى سبيل المثال، نشرت في العدد الصادر في 26 تشرين الثاني/نوفمبر من صحيفة الجزيرة اليومية صورة ليهودي متعصب يمسك ساطوراً ويستعد على ما يبدو لقتل عربي كان قد تعرض للضرب، في حين يرفع العربي إشارة السلام. كما تم أحياناً نشر تعليقات معادية للسامية في افتتاحيات وسائل الإعلام الحكومية والخاصة المطبوعة والإلكترونية رداً على أحداث في المنطقة.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

إن سياسة الولايات المتحدة هي الضغط على الحكومة لاحترام الحرية الدينية والوفاء بالتزامها العلني بالسماح لغير المسلمين بممارسة طقوسهم الدينية بشكل غير علني، وبإنهاء للتمييز ضد الأقليات، وبالتشجيع على احترام معتقدات غير المسلمين الدينية، وبمكافحة التطرف الذي يلجأ إلى استخدام العنف. وقد أثار كبار المسؤولين في الحكومة الأمريكية، أثناء الفترة التي يغطيها التقرير، هذه المسائل على أعلى المستويات مع كل من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، وهيئة حقوق الإنسان ووزارة التربية والتعليم ووزارة الثقافة والإعلام. كما واصل المسؤولون في الحكومة الأمريكية اجتماعاتهم مع الأقليات الدينية لمناقشة بواعث قلقها بشأن الحرية الدينية، بما في ذلك مع المجموعات الشيعية ومع المغتربين غير المسلمين الذين يعيشون في البلد.

وعلاوة على ذلك، كانت الحكومة الأمريكية تشمل بشكل منتظم مسؤولين سعوديين في برامج زيارة الولايات المتحدة الخاصة بتشجيع التسامح والحوار بين الأديان. وفي 18 آب/أغسطس صنفت وزيرة الخارجية المملكة العربية السعودية مجدداً دولة تشكل "مبعث قلق خاص" بناء على قانون الحرية الدينية في العالم لكونها انخرطت في انتهاكات جسيمة بشكل خاص للحرية الدينية أو تسامحت إزاء مثل تلك الانتهاكات.

وفيما يتعلق بإعادة التصنيف هذه، أصدرت وزيرة الخارجية في نفس الوقت إعفاء من تطبيق العقوبات على المملكة "لتعزيز أهداف القانون."